

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْوَلَيْلُ وَالنَّهَارُ

جَرِيدَةُ رَسْمِيَّةُ الْحُكُومَةِ الْمَصْرِيَّةِ - عَدْلٌ غَيْرٌ عَيْتَادِيٌّ

(العدد ٥٦ مكرر) الصادر في يوم الأربعاء ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٥ (السنة ١٢٦)

وعلى ما ارتأاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما اعرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — ينفي عن باقى مدة العقوبة المقضى بها بالنسبة الى المحكوم عليهم لغاية يوم ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٥ الذين توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه والشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك اذا كان الشرط الخاص بمحضية ثلاثة أو أربع مدة العقوبة في السجن يتواافق حقهم حلال المدة من ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٥ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

أما إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فينفي المحكوم عليهم بها من باقى مدة العقوبة المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة ٤٩١ سالف الذكر إذا كانوا قد أمضوا في السجن تسع عشرة سنة على الأقل مع توافر باقى الشروط الآتية حتى يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

ولا يجوز أن تزيد مدة صراقبة الهويات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات هل المدة التي يتحملها العفو وفق الفقرة السافة

قانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥

بالغدو عن باقى عقوبة فريق من المحكوم عليهم لابتهاجا بالعبد القوى
” ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٥ ”

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المادتين ٧٤ و ٧٥ من قانون العقوبات ،

وعلى المادة ٤٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى المادة ٧٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة
السجون ،

وعلى القانونين رقم ٤٠٩ و ٤٨٣ لسنة ١٩٥٤ بالغدو عن باقى عقوبة
فريق من المحكوم عليهم لابتهاجا بعدي ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٤ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ ،

